قضاء الاعتكاف لصوم مقصود بالاعتكاف لافرض مستبد
اذا نذره في رمضان فصامه بدونه حتى لو ترکهما معا
يخرج عن العهدة بالاعتكاف في قضاء هذا الصوم لبقاء
الاتصال بصوم الشهر حكما صرح به في الجامع الكبير واصول شمس الائمة
لعود خبر وجوب شرطه وهو الصوم لقوله عدم الاعتكاف
الا بالصوم الى الكمال الاصلي وهو ان يجب مستقلا مقصودا
بالنذر الموجب للاعتكاف وانما جاز في رمضان لشرف
الوقت فاذا زال الشرف عاد الشرط الى الكمال وهو الاتصال
للوجوبه اي القضاء بآخر اي بسبب آخر غير سبب الاداء
كما لو تهمه المخالفون انه واجب بالتفويت الجاري مجرى النص
حيث قالوا ان وجوب القضاء في الصوم والصلاة ثابت
بنص مبتدأ من الآية والحديث وفي غيرهما من المنذورات
الموقتة ثابت بالتفويت لانه سبب مطلق عن الوقت
كالاوامر المطلقة عنه فصار كانه قال بعد فوات الوقت
علي ان اعتكف شهرا متتابعا فلزمه لصوم
مقصود الاداء اما محض كامل وهو ان لو ودي متتابعا

بجميع

تفويت

لجميع الاوصاف المشروعة واجبات كانت او سننا مؤكدة
كالصلاة بالجماعة وردعين المغصوب او قاصرا كالصلاة
منفردا او ورده مشغولا بجنابة واما غير محض بل شبيه
بالقضاء كفعل اللاحق بعد فراغ الامام حتى لا يتغير
فرضه بنية الاقامة تفويع على شبه القضاء وتسليم عبد
مشترى بعد الاجهار حتى تجبر المرأة على القبول تفريع
على كونه اداء وتعيقه هو اي المشترى لاهي اي
المنكوحة وهذا قبل التسليم تفريع على كونه شبيها بالقضاء
والقضاء اما محض بمعقول كامل في المماثلة صورة ومعنى
كالصوم بالصوم وضمان المغصوب بالمثل اذا كان مثليا
او قاصرا كذلك بمعقول بان يكون مثلا معنى لا صورة
كضمانه بالقيمة بان يكون قيميا ولم يمثل بحقوق الله
تعالى لعدم جريان هذا التقسيم فيها وما قيل ان قضاء الفائتة
بالجماعة كامل وبالانفراد قاصر رد بان الثابت في
الذمة هو اصل الصلاة لا بوصف الجماعة فالقضاء
بالجماعة او منفردا اتيان بمثل الكامل الا ان الاول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)